دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

التـقـريـر الســنـوي
2016

التقرير السنوي 2016

إعـدادو تـصميم: قطـاع الاتـصـال المؤسسي والتعاون الدولي

جميـع الحقوق محفوظة لدائـرة القضاء في أبوظبـي 2017 ©

مركز الاتصال Call Centre
800 2353 (ADJD)

التواصل الاجتماعي Social Media
@adjd_official

adjd.gov.ae

التقرير السنوي
2016

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى
للقوات المسلحة

سمو الشيخ

منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة،
رئيس دائرة القضاء

كلمة سمو رئيس الدائرة

مع بداية عام 2016 شهدت دائرة القضاء في أبوظبي، انطلاقة جديدة نحو التميز والابتكار، تزامنا مع إطلاق خطتها الاستراتيجية 2016-2020، لتخطو بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفها الرئيس «قضاء عادل وناجز»، بما يعزز مسؤوليتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق رؤية أبوظبي 2030.

ونجحت دائرة القضاء في العام الأول من بدء تنفيذ خطتها الجديدة في تحقيق إنجازات كبيرة وأرقاماً قياسية على مستوى الأداء في مختلف القطاعات والإدارات، بما يضمن تحقيق أولوياتها الاستراتيجية وتعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي وضمان فاعلية منظومة العدالة الجنائية.

وتجسدت تلك النجاحات في تطبيق المراحل الأولى من الخطة الاستراتيجية، وذلك انطلاقا من الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، والمتابعة الحثيثة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، للارتقاء بالخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين والحرص المستمر على التطوير والابتكار.

ومع الدعم المتواصل من قبل القيادة الرشيدة، لمواكبة المستجدات وآخر التطورات لتقديم أرقى الخدمات العدلية والقضائية، ضمن جهود التطوير المستمر لأداء الجهاز القضائي والإداري، ما يحقق رؤية حكومة أبوظبي، جاءت النتائج على مستوى الطموحات، وبرزت الإنجازات في مختلف القطاعات والإدارات، لتكون شاهدة على حجم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة، وصولا إلى تقديم أفضل الخدمات وفق أرقى المعايير العالمية.

وفي طريقها نحو تنفيذ خطتها، حرصت دائرة القضاء على أن تكون جميع مبادراتها وخططها التشغيلية مواكبة للرؤية المستقبلية لحكومة أبوظبي، والعمل على تعزيز جهود توظيف الابتكارات التقنية الحديثة الهادفة إلى تحقيق سهولة الوصول الشامل إلى الخدمات.

ولم تقتصر الجهود على صعيد الاستثمار في الحلول التقنية المتطورة وتطبيق المشاريع المعلوماتية فحسب، بل تمتد إلى تنفيذ تلك المشاريع بصورة مبتكرة لخدمة القضاء والعدالة في إمارة أبوظبي، تحقيقا للأهداف الاستراتيجية لدائرة القضاء على المستويين القضائي والإداري.

وأولت دائرة القضاء الابتكار أهمية قصوى في تطوير الخدمات المقدمة للمتعاملين، من أجل الارتقاء بالأداء وتحسين المستوى على جميع القطاعات العدلية والقضائية، بما يحقق طموحات ورؤى قيادتنا الرشيدة بالوصول إلى خدمات حكومية عالمية المستوى.

الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة،
رئيس دائرة القضاء

المستشار/ يوسف سعيد العبري

وكيل دائرة القضاء

كلمـة وكيل الدائرة

شـكلت دائـرة القضـاء – أبوظبـي، في عـام 2016، نـواة أساسـية للانطـلاق نحـو تحقيـق المزيـد مـن التطوير والارتقـاء بالخدمـات القضائية والعدليـة، عبر إطلاق العديد من المبادرات والخدمات المتميزة، بما يتوافق مع أهداف خطتها الاستراتيجية الجديدة 2016-2020.

وباعتبار التطوير والتحديث المستمر، نهج أصيل وراسخ في سياسة قيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، كان دعم تلك المنظومة من الأولويات الرئيسة لدى دائرة القضاء.

وجاء الدعم اللامحدود والاهتمام الكبير الذي يوليه سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، إلى القضاء في إمارة أبوظبي، دافعا قويا نحو تحقيق الإنجازات في مسيرة التطوير والابتكار، مع إيلاء العنصر البشري جل الاهتمام باعتباره المحرك الأساسي للنهضة والتقدم.

ومن هذا المنطلق، سجل عام 2016 إطلاق حزمة من الخدمات المتطورة، تزامنا مع افتتاح المبنى الجديد لدائرة القضاء، مع ما يحمله من تصاميم فريدة تمتزج فيها عناصر تكاملية تلتزم أرقى المعايير العالمية في تصميم المباني الحديثة وتجهيزاتها، لتعزز من جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين انطلاقا من استراتيجيتها لتعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي وضمان فاعلية منظومة العدالة الجنائية.

كما حرصت دائرة القضاء على مواكبة المستجدات واستحداث الأنظمة التي تدعم تطوير منظومة العمل الحكومي، بما يتوافق مع رؤية أبوظبي 2030، وذلك في إطار تحقيق استراتيجيتها في الوصول إلى التميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة.

وتعكس النتائج والمؤشرات الإحصائية الواردة بالتقرير السنوي لعام 2016، حجم الإنجاز المحقق، وبلغة الأرقام نجد ارتفاع نسبة الفصل في الدعاوى لتصل إلى 92% عام 2016، وبذلك تكون محاكم الدائرة من خلال العمل المتفاني للسادة القضاة والمساندة الإدارية لعملهم، تمكنت من الحفاظ على التميز في ارتفاع نسبة الفصل في النزاعات طيلة السنوات الماضية بنسب تفوق التسعين بالمائة، والتي تعد من النسب العالمية المتقدمة للدلالة على سرعة البت في الحقوق مع مراعاة جودة الأحكام الصادرة التي يعبر عنها مؤشر الأحكام الابتدائية القطعية غير الملغاة في محاكم الاستئناف، إذ بلغ نسبة 89%.

وختاما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين في الدائرة، على ما بذلوه من جهد متواصل لتحقيق تلك الإنجازات.

سعادة المستشار يوسف سعيد العبري
وكيل دائرة القضاء

المستشار/ علي محمد البلوشي

النائب العام لإمارة أبوظبي

كلمـة النائب العام

اعتمدت النيابة العامة في أبوظبي منهجية تطوير مستمر، تتواصل عبر إطلاق حزمة متطورة من الخدمات الذكية والالكترونية على مدار عام 2016، وذلك في إطار خطة التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمتعاملين، لتحقيق الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء في أبوظبي بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات، وتحقيق رؤية حكومة أبوظبي في التحول الرقمي.

ومع اعتماد النيابة العامة سـرعة الإنجاز كمؤشـر أداء باعتباره جزء أصيل من العدالـة، تمكنـت مـن الحفـاظ وللعام السادس على التـوالي، على نسـبة إنجاز عالية بلغت 99.9% في التصرف بالقضايا المعروضة خلال عام 2016.

وجاء هذا الإنجاز الذي حققته النيابة العامة وحافظت عليه خلال السنوات الماضية، تنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بتطوير أداء وأساليب العمل في النيابة العامة، ما أسهم في تحقيق النقلة النوعية في أداء العمل النيابي من خلال التركيز على الجودة و التميز والتخطيط السليم.

وانطلاقا من هـذا التوجه، وتحقيقاً لاستراتيجية دائـرة القضاء بتحقيق العدالة الناجزة، واصلت النيابة العامة في أبوظبي العمل على انشاء النيابات المتخصصة، التي تتيح لوكلاء النيابة الحصول على خبرة متراكمة في المجالات المتخصصة، ما يسهم في زيادة دقة التحقيقات وسرعة إنجاز القضايا مع التسهيل على المتعاملين، في الوقت الذي تعد سرعة ودقة الأداء عاملين رئيسين في إنجاز القضايا.

ويأتي هذا التوجه في إطار الاهتمام بأهمية مواكبة الخدمات القضائية للتطور المتسارع في إمارة أبوظبي، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع يشهد تطورا ملموساً على مختلف المستويات، تحقيقاً لرؤية القيادة الرشيدة.

ومع النتائج التي أظهرتها المؤشرات الاحصائية لأداء النيابة العامة في عام 2016 والمحافظة على مدار ست سنوات على نسب الإنجاز العالية في القضايا المعروضة على النيابة، يتضح مدى الجهد المبذول والإصرار على المحافظة على الريادة والتميز، وهنا نؤكد حرصنا على استمرار مضاعفة الجهود للحفاظ على المكانة المتقدمة ومواصلة مسيرة التطور والارتقاء.

سعادة المستشار علي محمد البلوشي
النائب العام لإمارة أبوظبي

المحتويات

1
المؤشرات القضائية 2016

المحاكم 25
النيابة العامة 30
الحلول البديلة 32
إدارة شؤون المحاماة 35
إدارة التنفيذ 38
إدارة قضايا الحكومة 39
الإعلانات القضائية 40
إدارة الكاتب العدل والتوثيق 41
التوثيقات 42
إشهار الإسلام 43

2
أبرز إنجازات دائرة القضاء في عام 2016

الإستراتيجية الأولى 46
الإستراتيجية الثانية 54
الإستراتيجية الثالثة 55
الإستراتيجية الرابعة 58

3
المشاريع الاستراتيجية 2016-2020

مقدمة

حققت دائرة القضاء- أبوظبي في عام 2016، نقلة نوعية على مستوى تطوير خدماتها، تزامناً مع إطلاق خطتها الاستراتيجية 2016 - 2020، التي استهدفت الانتقال إلى ثلاثة محاور أساسية مرتبطة بأولوياتها الاستراتيجية، تتمثل في التحول الرقمي الذكي في الخدمات لتعزيز تقديم خدمات عالية الجودة، وضمان جودة الخدمات القضائية، وتحقيق أعلى معايير متطلبات التميز القضائي.

ووضعت دائرة القضاء نصب أعينها في تنفيذ خطتها الاستراتيجية، النهج القويم للقيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، والرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بالتطوير المستمر من أجل تقديم أفضل الخدمات بمعايير عالمية.

وخطت دائرة القضاء خطوات متقدمة نحو تنفيذ خطتها التي تتضمن 11 مشروعاً استراتيجياً، من بينها 4 مشاريع مشتركة و7 مشاريع داخلية، فضلاً عن 27 خطة عمل تشغيلية، و 39 مؤشر استراتيجي، و 145 مؤشر تشغيلي.

وتعكس الاحصاءات والأرقام والمبادرات المنفذة، حجم العمل المنجز في عام 2016 باعتباره العام الأول في تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي تعد جزءا من الخطة الاستراتيجية لتحقيق رؤية إمارة أبوظبي 2030، وهنا نضع بين أيديكم التقرير السنوي الذي يستعرض أبرز إنجازات دائرة القضاء لعام 2016.

دائرة القضاء أبوظبي

الرؤيـة

التميز والفعاليـــة فـــي نظـام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلـية عالمية الجودة

الرسالة

التمســـك بســـيـادة القـــانـــون من خلال تحقيق العدالة وصيانة الحقوق ونشر السلام في المجتمع.

القيـم

- الالتزام بالتميز
- العمل الجماعي
- خدمة الجمهور
- الاهتمام بالمتعاملين
- الاستقلالية
- العدالة
- النزاهة

الأهداف

قضاء عادل وناجز:

- تعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي
- ضمان فاعلية منظومة العدالة الجنائية

المؤشرات القضائية

1

المحاكم
المؤشرات العامة

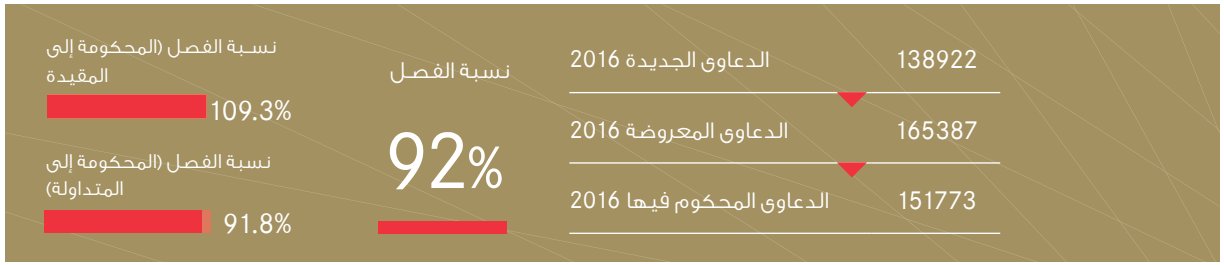

أظهرت الإحصاءات العامة لمحاكم دائرة القضاء بإمارة أبوظبي، ارتفاع عدد الدعاوى المقيدة في عام 2016 بنسبة 4.2% مقارنة مع العام السابق، إذ بلغ إجمالي الدعاوى 138922 دعوى جزائية وغير جزائية، مقابل 133271 دعوى في العام 2015.

وبينت الإحصاءات أعلى ارتفاع في قيد الدعاوى المدنية بنسبة 17%، تلتها الدعاوى الجزائية بنسبة 9% والدعاوى العمالية بنسبة 7% ومن ثم الدعاوى الإدارية بنسبة 2%، فيما سجلت الدعاوى التجارية أكبر انخفاض بنسبة – 16% فالأحوال الشخصية والنزاعات الإيجارية بنسبة – 6% لكل منها.

وسجلت الدعاوى المتداولة والدعاوى المحكوم فيها ارتفاعا بنسبة 8.5 % و 9.4% على التوالي.

وانعكست الزيادة بشكل عام في القيد، على ارتفاع نسبة الفصل في الدعاوى، إذ تحققت نسبة فصل 92% عام 2016، مقارنة بنسبة 91% في العام السابق، وبذلك تكون محاكم دائرة القضاء، من خلال العمل المتفاني للسادة القضاة والمساندة الإدارية لعملهم من الحفاظ على التميز في ارتفاع نسبة الفصل في النزاعات طيلة السنوات الماضية بنسب تفوق التسعين بالمائة، وهي من النسب العالمية المتقدمة التي تدل على سرعة البت في الحقوق مع مراعاة جودة الأحكام الصادرة التي يعبر عنها مؤشر الأحكام الابتدائية القطعية غير الملغاة في محاكم الاستئناف، حيث بلغ نسبة 89%.

1.1

المحاكم
المحاكم الابتدائية

تضمن دائرة القضاء وصول خدماتها القضائية والعدلية إلى جميع مناطق إمارة أبوظبي لتوفير الوقت والجهد على المتعاملين، وتحقيقاً لأولويتها الاستراتيجية بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات.

وتجسيدا لهذا التوجه، توجد في منطقة أبوظبي، محكمة أبو ظبي الابتدائية وتتبعها المحكمة التجارية والمحكمة العمالية، إلى جانب محاكم الوثبة، الرحبة، بني ياس، المرور، الإقامة والجنسية، والبلدية.

وفي المنطقة الشرقية توجد المحاكم الابتدائية في كل من مدن العين، اليحر والوقن، وفي المنطقة الغربية توجد محاكم الظفرة، الرويس، المرفأ، السلع ودلما.

وتستحوذ المحاكم الابتدائية في منطقة أبوظبي على 67.5% من حجم قيد الدعاوى، تليها محاكم المنطقة الشرقية بنسبة 29.1% وفي المنطقة الغربية 3.4%.

وتمكنت محاكم منطقة أبوظبي من الفصل في 89.7% من الدعاوى المتداولة المعروضة أمامها، وحققت محاكم المنطقة الشرقية نسبة 97.3% فيما سجلت المحاكم الابتدائية بالمنطقة الغربية نسبة فصل بلغت 100%.

الوقت المستغرق بين المراحل في دعاوى المحاكم الابتدائية 2016

نوع الدعوى	متوسط عدد الأيام المستغرقة للدعوى من مرحلة القيد وحتى الجلسة الأولى	متوسط عدد الأيام المستغرقة للدعوى من مرحلة الجلسة الأولى وحتى الفصل فيها	متوسط عدد الأيام من القيد إلى الحكم
أحوال نفس	29	89	112
إيجاري	42	86	123
إداري	30	173	197
الجنح	15	15	28
المخالفات	2	22	22
المستعجل	15	56	68
تجاري جزئي	39	102	136
تجاري كلي	36	164	194
تركة	25	33	50
جناية	24	35	56
عمالي جزئي	39	80	114
عمالي كلي	37	140	171
مدني جزئي	35	71	100
مدني كلي	31	186	208
الإجمالي الكلي	**25**	**75**	**80**

1.2

المحاكم
محاكم الاستئناف

سجلت محاكم الاستئناف الثلاثة بأبوظبي والعين والظفرة 18399 استئنافا مقيدا عام 2016 بانخفاض بنسبة 1.3% مقارنة بالعام السابق(18648)، في حين بلغ المتداول منها 22498 استئنافا بانخفاض بنسبة 2.1% مقارنة بالعام السابق(22041).

وحقق الفصل في الاستئنافات المعروضة نسبة 90.4 % بانخفاض عن النسبة المحققة في العام السابق (94.5%).

واستحوذت الاستئنافات المقيدة في المادة الجزائية على نسبة 55% من إجمالي القيد، ثم التجاري 14.2% والعمالي 10.5% والأحوال الشخصية 9.5% والإيجارات بنسبة 4.8% والمدني 4.5%.

وتعكس أعداد الاستئنافات وعياً متزايداً لدى الجمهور بإجراءات التقاضي والحقوق الممنوحة قانونا للمتقاضين، وأهمها حق الطعن بالأحكام، في حين تعمل دائرة القضاء جاهدة على تيسير حالات المتعسرين من دفع تكاليف الاستئناف ومساعدتهم قانونيا، فضلا عن التكفل في بعض الحالات بتكليف محامين، وخاصة في الطعون الجنائية لضمان وصول الحقوق إلى أصحابها.

نوع الدعوى	متوسط عدد الأيام المستغرقة للدعوى من مرحلة القيد وحتى الجلسة الأولى	متوسط عدد الأيام المستغرقة للدعوى من مرحلة الجلسة الأولى وحتى الفصل فيها	متوسط عدد الأيام من القيد إلى الحكم
استئناف أحوال شخصية	33	60	91
استئناف إيجاري	34	54	86
استئناف إداري	31	99	128
استئناف التركات	45	92	134
استئناف تجاري	28	150	176
استئناف مدني	38	63	98
الإجمالي الكلي	**34**	**81**	**113**

1.3

المحاكم
محكمة النقض

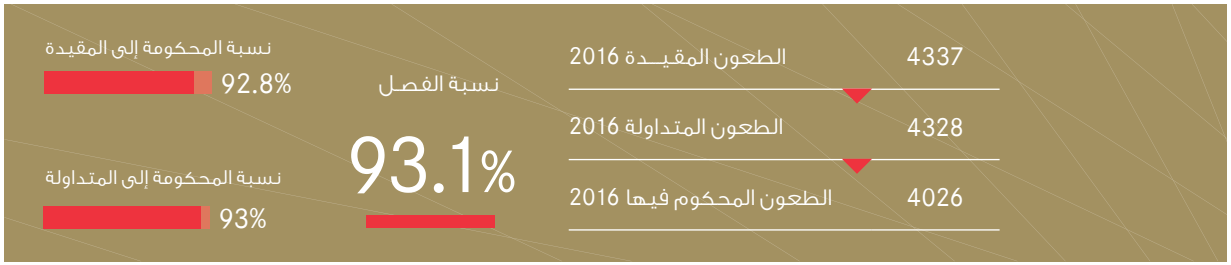

بلغ عدد الطعون المقيدة أمام محكمة النقض 4337 طعناً في عام 2016 بانخفاض طفيف قدره -1.9% عن العام السابق 4423 طعناً، وبلغ المتداول من الطعون 4328 طعناً، وأصدرت المحكمة 4026 حكماً تمثل نسبة 93.1% من جملة الطعون المتداولة.

وارتفعت نسبة الأحكام الاستئنافية التي تم رفض الطعن فيها من قبل محكمة النقض، من 61.25% في عام 2015، إلى 65.10% في العام 2016، الأمر الذي يؤكد كفاءة قضاة محاكم الاستئناف ويؤشر إلى استقرار في الاجتهاد القضائي.

الوقت المستغرق بين المراحل في طعون محكمة النقض 2016

نوع الدعوى	إجمالي عدد الدعاوى	متوسط عدد الأيام المستغرقة للدعوى من مرحلةالقيد وحتى الجلسة الأولى	متوسط عدد الأيام من مرحلة الجلسة الأولى وحتى الفصل فيها	متوسط عدد الأيام من القيد إلى الحكم
أحوال شخصية	459	115	46	160
إيجاري	58	59	16	74
الإجمالي الكلي	**517**	**87**	**31**	**117**

2

النيابة العامة

83903	الدعاوى المعروضة 2016	نسبة الإنجاز
83779	الدعاوى التي تم التصرف فيها	99.9%

حافظت النيابة العامة في أبوظبي، خلال عام 2016 وللعام السادس على التوالي، على نسبة إنجاز عالية بلغت 99.9% في التصرف بالقضايا المعروضة.

وبلغ إجمالي القضايا المعروضة على نيابات إمارة أبوظبي في عام 2016، 83903 دعاوى، منها 83779 دعوى تم التصرف فيها بنسبة إنجاز بلغت 99.9 %.

ويعود ذلك الإنجاز في أداء العمل النيابي، إلى تطوير أداء وأساليب العمل في النيابة العامة، من خلال التركيز على الجودة و التميز والتخطيط السليم، واعتماد سرعة الإنجاز كمؤشر أداء.

بيان إحصائي بالقضايا المعروضة على نيابات إمارة أبوظبي لعام 2016

النيابة	الوارد	ما تم التصرف فيه	الباقي	نسبة الانجاز
أبوظبي الكلية	9392	9299	93	% 99.0
مرور أبوظبي	2395	2395	-	%100
بلدية أبوظبي	2531	2531	-	%100
جنسية أبوظبي	5304	5304	-	%100
الاسرة أبوظبي	1927	1927	-	%100
الوثبة	1814	1814	-	%100
الأموال أبوظبي	13820	13804	16	%99.9
الرحبة الكلية	9846	9846	-	%100
بني ياس الكلية	8071	8071	9	%100
العين الكلية	9537	9537	-	%100
مرور العين	2426	2426	-	%100
بلدية العين	6179	6179	-	%100
جنسية العين	4827	4827	-	%100
الاسرة العين	1193	1193	-	%100
الوقن	157	157	-	%100
اليحر	689	689	-	%100
الظفرة الكلية	2232	2229	3	%99.9
الرويس	1563	1560	3	% 99.9
الاجمالي	**83903**	**83779**	**124**	**%99.9**

3

الحلول البديلة لفض النزاعات

النزاعات المقيـدة	25840
النزاعات المتداولة	31615
الملفات المنجزة	30911

نسبة الإنجاز

97.8%

تتألف لجان الحلول البديلة لفض النزاعات حسب الاختصاص، من لجان التوجيه الأسري ولجان التوفيق والمصالحة.

التوجيه الأسري

تعمل لجان التوجيه الأسري، على تسوية المنازعات الأسرية أمام موجهين أسريين بطرق ودية، من خلال مساعدة الأزواج على حل خلافاتهم الزوجية

وإبرام الاتفاقات التي تحقق مصلحة الطرفين برغبتهما دون ضغط أو إكراه، وتعتبر هذه الاتفاقات سندا قانونياً.

أظهرت الإحصاءات زيادة في عدد قيد حالات النزاع الأسري في العام 2016 بنسبة 40% عن العام السابق، إذ بلغ عدد القيد 13276 حالة مقابل 9493 حالة في العام 2015، مع ملاحظة انخفاض عدد حالات ملفات النزاع الأسري المعادة للبحث في العام 2016 بنسبة -47% عن العام السابق، إذ بلغ عدد القيد 2756 حالة مقابل 5214 حالة في العام 2015.

نوع النزاعات	عدد النزاعات
النزاعات المقيدة	13276
النزاعات المتداولة	16105
الملفات المنجزة	15931
النزاعات المنتهية صلحا	5302
نسبة المنجز اتفاقا	12299
عدد النزاعات المتصرف فيها (المنجزة)	15931
نسبة الإنجاز (الملفات المنجزة إلى المتداولة)	**% 98.92**

وسجلت الملفات المتداولة في النزاع الأسري (16105) حالة في العام 2016 بزيادة بلغت نسبتها(8%)عن العام 2015، فيما بلغت نسبة المنجز صلحا من إجمالي القيد الجديد 39.9%، أما نسبة المنجز صلحا من إجمالي المنجز بلغت 33.3% بزيادة بنسبة 3% عن العام السابق.

وتعكس تلك الأرقام اهتمام إدارة الحلول البديلة، بتركيز الجهود المبذولة من الموجهين الأسريين نحو التسوية الودية والإصلاح بين أفراد الأسرة.

وبلغت نسبة النزاعات المحالة لمحكمة الأحوال الشخصية 22.8% من مجموع الملفات المنجزة، إما بسبب تعذر الصلح برفض التسوية الودية أو بسبب عدم حضور أحد الأطراف المتخاصمين.

وسجلت نسبة إنجاز حالات النزاع ما يقارب 99% في العام2016، وهي مساوية للنسبة المتحققة في العام السابق، وبلغ المتوسط الشهري لقيد النزاعات (1106.6) ملف، في حين تم إحصاء 4575 استشارة أسرية قدمها قسم التوجيه الأسري كجزء من خدمات المساعدة على الإصلاح الأسري، كما تم توثيق 40 حالة خلع بالتراضي.

وسجلت نسبة ملفات النزاع التي تم حفظها لعدم مراجعة أصحابها، أو تم الصلح فيها لدى قلم التوجيه الأسري، 31% من مجموع الملفات المتداولة، وهو ما يقارب ثلث النزاعات يتخلى أصحابها عن الاستمرار فيها لسبب أو آخر.

التوفيق والمصالحة

تختص لجان التوفيق والمصالحة بمحاولة تسوية المنازعات المدنية والتجارية والعمالية، أيا كانت قيمتها والمنازعات غير مقدرة القيمة، عن طريق الصلح والتوفيق بين أطراف النزاع، ولا يمكن طرح النزاع أمام القضاء إلا بعد طرحه على تلك اللجان.

نوع النزاعات 2016	عدد النزاعات
النزاعات المقيدة	23676
النزاعات المتداولة	24414
الملفات المنجزة	23806
النزاعات المنتهية صلحا وحفظا	4998
النزاعات المنتهية صلحا	4101
نسبة الإنجاز (الملفات المنجزة إلى المتداولة)	**% 97.5**

سجلت النزاعات المقيدة أمام لجان التوفيق والمصالحة في العام 2016، ارتفاعا كبيرا بنسبة 44.8% عن العام السابق، حيث بلغ القيد 23767 ملفاً مقابل 16347 في العام السابق، وتبعا لذلك ارتفع المتداول المعروض أمام اللجان من 16669 نزاعاً في العام السابق 2015، إلى 24414 نزاعاً في العام 2016.

وبلغت نسبة حسم ملفات النزاعات 97.5% من النزاعات المتداولة، وبذلك ارتفع معدل الفصل في النزاعات بنسبة 1.5% في العام 2016 عن العام السابق.

واستحوذت النزاعات التجارية على نسبة 40.2% من حجم القيد في العام 2016، تلتها النزاعات المدنية بنسبة 28.2%، ثم النزاعات العمالية بنسبة 31.6%.

واستحوذت منطقة أبوظبي على حصة 69.5 % من حجم قيد النزاعات، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 26.6%، والمنطقة الغربية بنسبة 3.9%، وبلغ المتوسط الشهري لقيد النزاعات (1973.0) ملف، بواقع 556.5 ملف مدني، 793.8 ملف تجاري، و 622.7 ملف عمالي.

4.1

إدارة شؤون المحاماة
شؤون المحاماة

بلغ عدد المحامين المقيدين لدى إدارة شؤون المحاماة والخبراء 730 محامي في نهاية عام 2016.

ويضم جدول المحامين المشتغلين 703 محامي، منهم 160 محامية من الإناث و543 محامياً من الذكور، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه من المحامين المشتغلين لديها 34 محامياً، وعدد الحاصلين على شهادة الماجستير أو الدبلوم 36 محامياً، بينما يحمل 633 منهم شهادة البكالوريوس أو الليسانس.

وتشير الإحصاءات إلى أن 323 من المحامين المشتغلين لديها من إمارة أبوظبي، و271 من إمارة دبي، و75 من الشارقة، و21 من الفجيرة، بينما بلغ عدد المقيدين من إمارة عجمان 7 محامين ومن رأس الخيمة 6 محامين.

كما أظهرت الإحصاءات أن أعلى نسبة من المحامين الذكور المشتغلين لديها هم من الفئة العمرية من 40-49 عاماً بواقع 176 محامياً، بينما تنتمي الغالبية العظمى من المحاميات الإناث إلى الفئة العمرية من 30- 39 عاماً بواقع 77 محامية، ويوجد محامية واحدة من الفئة العمرية الأكبر التي تضم ما بين 50-60 عاماً، مقابل 63 محامياً من الذكور.

4.2

الخبرة القضائية

الملفات الواردة 2016	5964
الملفات المنجزة 2016	5049
نسبة الإنجاز(المنجز/المتداول المعروض)	83%

نسبة الإنجاز(المنجز/ المتداول المعروض)

83%

يقصد بالخبرة القضائية المهمة الموكلة من قبل المحكمة أو الهيئة القضائية إلى شخص أو أشخاص عدة، لتحصل منهم على معلومات أو آراء أو دلائل إثبات لا يمكن لها أن تؤمنها بنفسها وتعتبرها ضرورية لتكوين قناعاتها للفصل في نزاع معين.

وبلغ عدد طلبات الخبرة المحالة من المحاكم والنيابات 5964 طلباً، توزعت على أبوظبي بنسبة 78%، والعين 21%، و1% في المنطقة الغربية.

واستحوذت طلبات الخبرة الحسابية والمصرفية على نسبة 51% من مجموع الطلبات، تلتها طلبات الخبرة الهندسية بمختلف تخصصاتها بنسبة 33%، ثم طلبات خبرة الطب الشرعي بنسبة 5%، وتخصصات أخرى متنوعة بنسبة 11%، في حين تم إنجاز 83% من الوارد خلال السنة.

4.3 الخبرة المتخصصة

الملفات المقيدة 2016	1544
الملفات المتداولة المعروضة	1629
الملفات المنجزة	1587

نسبة الإنجاز
(المنجز/ المتداول المعروض)

97.4%

تمثل لجان الخبرة المتخصصة أحد الحلول البديلة وإن كانت تقدم أكثر أعمالها بناء على طلب المحكمة وتقاريرها وتحسم الخصومة في الأغلب الأعم.

وتضم ثلاث لجان، إذ تتولى لجان الخبرة المتخصصة في مسائل الأحوال الشخصية إبداء الرأي في كل ما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية بناء على طلب المحكمة، وتتولى لجان الخبرة المتخصصة في التقييم العقاري إبداء الرأي بخصوص القضايا المتعلقة بالتركات، فيما تتولى لجان الخبرة المتخصصة في مسائل التقدير العامة إبداء الرأي بخصوص القضايا المتعلقة بالتركات.

كما سجلت لجان الخبرة المتخصصة زيادة في عدد قيد الملفات المحالة إليها من المحكمة بنسبة قدرها 43.8%، إذ سجل 1544 ملفاً عام 2016 مقابل 1074 ملفاً العام السابق.

ونالت اللجنة المتخصصة في مسائل التقدير العامة، والتي تعنى بتقدير قيمة الأراضي والمزارع والسيارات وغيرها، نسبة 44.2% من جملة القيد في اللجان عام 2016، تلتها اللجنة المتخصصة بمسائل الأحوال الشخصية، التي تعنى بمعاينة مسكن حضانة الأطفال من حيث الملائمة وأذن البيع أو الرهن وإثبات الرشد، بنسبة 31.2%، ثم اللجنة المتخصصة بالتقييم العقاري بنسبة 24.5%.

وتجاوزت قيمة التقديرات العامة مبلغ 129 مليون درهم، وبلغت قيمة التقييم العقاري ما يقارب مبلغ 3.5 مليار درهم، أما تقدير القيمة الإيجارية سجلت نحو 8.9 مليون درهم، فيما أجرت اللجان معاينة لنحو 495 مسكن حضانة أطفال.

5

إدارة التنفيذ

تنفذ الأحكام والسندات القانونية الصادرة عن المحاكم واللجان القضائية وهيئات التحكيم، بواسطة طلب يمكّن صاحبه الذي يحوز سندا تنفيذياً من اقتضاء حقه الثابت بالسند، بالقوة الجبرية من خلال السلطة العامة تحت إشراف إدارة التنفيذ.

ارتفع قيد تنفيذ الدعاوى والمحررات والمستندات القضائية في عام 2016 بنسبة 9%، إذ بلغ عدد القيد 19967 حكم وأمر تنفيذي عام 2016 مقابل 18391 في العام السابق، وسجل المنجز منها ارتفاعا بنسبة 4%، إذ بلغ 46103 مقابل 44137 اجراء تنفيذي في العام السابق، وبلغت نسبة الدعاوى التنفيذية 93% من جملة القيد، فيما شكلت النسبة المتبقية 7% إشكالات وطلبات تظلم.

وتصدر التنفيذ التجاري بنسبة قدرها 21% ثم العمالي والإيجارات بنسبة 19% لكل منهما، ثم الأحوال الشخصية بنسبة قدرها 15% والتنفيذ العام 12%.

وشكلت الأحكام والقرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ المؤيدة من محكمة الاستئناف من مجموع الطعون المحكوم فيها، نحو 86%، وتعد من النسب الجيدة العالية التي تدل على جودة الأحكام، فيما بلغ المتوسط الشهري لعدد الملفات المقيدة 1663.9 ملف، ولتنفيذ الأحكام والمحررات القضائية 3841.9 ملف تنفيذي عام 2016.

وسجلت إحصائية الإيداع والصرف لشعبة الأحوال الشخصية في إمارة أبوظبي 72096 معاملة، من بينها 22577 معاملة إيداع، 22686 معاملة صرف، 24521 تقرير، 2268 إرسال شيك،و 34 قيد دعاوى.

كما أنجزت شعبة المحجوزات 6713 معاملة متنوعة، يبينها الجدول الآتي:

محجوزات		كفالات بنكية		استمرارية حجز محجوز	مفقودات	شهادات لمن يهمه الأمر	صور طبق الأصل	تجديد (جواز سفر/إقامة)
إيداع	استلام	إيداع	استلام					
1598	1424	240	32	163	2967	107	150	32

6

إدارة قضايا الحكومة

عدد قيد الدعاوى الجديدة	1922
عدد قيد الدعاوى الصادر بها حكم قطعي لصالح حكومة أبوظبي	1576
عمل مذكرة ورد مذكرات الخصم	1133

نسبة الفصل لصالح حكومة أبوظبي

55%

تبين المؤشرات الاحصائية ارتفاع أداء إدارة قضايا حكومة أبوظبي بدائرة القضاء، ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 مقارنة بالسنة السابقة، إذ زاد عدد دعاوى دوائر حكومة أبوظبي المقامة منها وعليها دعاوى في المحاكم والتي مثلتها إدارة قضايا الحكومة من 1497 دعوى سنة 2015 إلى 1922 دعوى قيدت في سنة 2016، محققة نسبة ارتفاع 28.4%.

وبلغ عدد الدعاوى الصادر بها حكم قطعي لصالح حكومة أبوظبي 1576 دعوى تمثل 55% من جملة الأحكام، واستحوذت المحاكم الابتدائية على 54% من حجم القيد الجديد، تليها محاكم الاستئناف بنسبة 18%، ثم دوائر التنفيذ بنسبة 21% وأخيرا النقض بنسبة 7%.

كما قدمت 1133 مذكرة ورد على مذكرات الخصم و صحيفة دعوى، في حين بلغ عدد مرات حضور جلسات المحاكم 7304 مرة، وشكلت حصة الحضور أمام محاكم دائرة القضاء بمدينة أبوظبي 61% منها، تلتها محاكم العين بنسبة 16%، وأمام لجان فض المنازعات الإيجارية 10%، ثم محاكم المنطقة الغربية بنسبة 9% والمحاكم الاتحادية ومحاكم المناطق الشمالية بنسبة 3%.

7

الإعلانات القضائية

الإعلانات الواردة 2016	352151
الإعلانات المتداولة المعروضة	353595
الإعلانات المنجزة	353461

نسبة الإنجاز

99.9%

ينصرف الإعلان إلى تبليغ الأحكام القضائية وصحف الدعاوى والطعون وتعجيل الدعاوى بعد الوقف أو الانقطاع أو الشطب وتوجيه الإنذار والتنبيه وكل ورقة قضائية يراد إيصالها إلى علم الخصم التي تعلن عن طريق المحضر القضائي.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد الإعلانات الواردة قد بلغ (352151) إعلاناً خلال عام 2016 زيادة بنسبة 17% عن عام 2015، وشهد تنفيذ هذه الإعلانات أيضا زيادة بنسبة 18%، إذ نفذ (353461) إعلاناً في عام 2016، مقابل (300546) إعلاناً في عام 2015.

وتحققت أكبر نسبة تنفيذ في الدعاوى الجزائية بأوامر تكليف بالحضور بنسبة 29%، ثم جزائي الأحكام الغيابية بنسبة 12%، وإعلانات إدارة التنفيذ 9% وتوزعت الحصص الأخرى على بقية الأنواع، ومن حيث حصة تنفيذ الإعلانات تصدرت محكمة أبوظبي الابتدائية بنسبة 41%، تلتها محكمة العين بنسبة 27%، ثم محكمة بني ياس بأبوظبي بنسبة 16%.

8.1

إدارة الكاتب العدل والتوثيق

الكاتب العدل

عدد المعاملات	121751
المتوسط الشهري لحجم عمل الكاتب العدل الواحد	10145.9

يختص الكاتب العدل بتحرير وتصديق المحررات والعقود باختلاف أنواعها لتكتسب الحُجية الرسمية، مثل الوكالات بأنواعها كافة، والإقرارات، الشراكات، الشركات، البيع، التنازل، عقود العمل الخاصة، واعتمادات التوقيع، والتي تشكل أغلبية أعمال النشاطات التجارية والمدنية التي يحتاجها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون.

ويصل عدد فروع الكاتب العدل بإمارة أبوظبي إلى 22 فرعا، تتوزع 8 منها في منطقة أبوظبي، و6 في المنطقة الشرقية، و8 في المنطقة الغربية.

وتصدر تصديق الوكالات عند الكاتب العدل بنسبة 62% من حجم العمل (52% الوكالات الخاصة)، وفي المرتبة الثانية جاء تصديق الإقرارات بنسبة 19% ثم التعهد بنسبة 6%، ونال تصديق كل من عقد شراكة واعتماد توقيع على نسبة 5% على التوالي من حجم العمل عام 2016.

وعلى مستوى مناطق إمارة أبوظبي، استحوذت منطقة أبوظبي على نسبة 69% من جملة التصديقات، والمنطقة الشرقية على نسبة 28%، والمنطقة الغربية على 3%.

8.2

التوثيقات

عدد التوثيقات	65915
المتوسط الشهري لحجم العمل	5492.9

فروع التوثيقات
في إمارة أبوظبي

21

توزعت فروع التوثيقات بإمارة أبوظبي، ما بين 6 فروع في منطقة أبوظبي، 7 فروع في المنطقة الشرقية، 8 في المنطقة الغربية، والتي أنجزت توثيق 65915 معاملة مقابل 73893 معاملة في عام 2015.

وتصدر توثيق إقرار حالة بنسبة 64.4% ثم إقرار إعالة بنسبة 12.3% ونال إثبات الزواج على نسبة 11.0% من حجم العمل عام 2016.

وعلى مستوى مناطق إمارة أبوظبي، استحوذت منطقة أبوظبي على نسبة 43% من جملة التصديقات، والمنطقة الشرقية على نسبة 51.6% والمنطقة الغربية على 5.4%.

ومن حيث حجم العمل في فروع المناطق الرئيسة في أبوظبي، تصدر المبنى الرئيس للدائرة بنسبة 62% ثم محكمة بني ياس بنسبة 27% وشركة ضمان بنسبة 6%.

وفي المنطقة الشرقية تركز عمل التوثيقات على مبنى محكمة العين بنسبة 65% وفرع محكمة اليحر 14% ومكتب تنمية المجتمع بمبنى محكمة العين نسبة 15%.

أما في المنطقة الغربية، فكانت حصة مبنى محكمة الظفرة 36% ومركز تم في الظفرة 16% ومحكمة المرفأ نسبة 22% وحصة الرويس 12% والسلع 9%.

8.3

إشـهار الإسـلام

عدد الأشخاص الذين أشهروا إسلامهم	1679
المتوسط الشهري لعدد توثيق المعاملات	139.9

نسبة حملة الشهادات الجامعية ممن أشهروا اسلامهم

43%

يختص قسم إشهار الإسلام،أحد أقسام إدارة الكاتب العدل والتوثيق، بتحرير وإصدار وثيقة رسمية للمهتدي تفيد إسلامه وتساعده على الاندماج في المجتمع، إلى جانب تأهيله لمعرفة مبادئ الإسلام.

ووصل عدد الذين أشهروا إسلامهم إلى 1679 شخصاً خلال عام 2016، وبلغت نسبة الإناث 53% وتم توثيق المعاملات بمعدل شهري بلغ 139.9 حالة إسلام جديدة موثقة، ومنخفضا بنسبة بسيطة بلغت 0.2% مقارنة بالعام السابق 2015 الذي بلغ (1682) حالة.

وحسب المناطق التي أشهروا فيها إسلامهم، بلغت النسبة في منطقة أبوظبي 70%، وفي المنطقة الشرقية 26% وفي المنطقة الغربية 4%.

ومن حيث الحالة التعليمية تبين أن 43% يحملون شهادة جامعية، 42% شهادة ثانوية، و7% شهادة إعدادي، و1% شهادة دكتوراه وماجستير.

وفي مقدمة من أشهروا إسلامهم، جاءت الجنسية الفلبينية بعدد 775 شخصاً يشكلون 73.2% ثم أوغندا بعدد 345 يمثلون 20.6% منهم 52 من الإناث بنسبة 15.1%.

أبـرز إنجازات دائـرة القضاء في عام 2016

وفقاً للأولويات الاستراتيجية

مـع الانطلاق فـي تنفيذ الخطة الاسـتراتيجية لدائـرة القضاء 2016-2020 برزت الإنجازات في مختلف القطاعات والإدارات لتكون شـاهدة على حجم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية وصولا إلى تقديم أفضل الخدمات وفق أرقى المعايير العالمية.

واتخذت دائرة القضاء من أولوياتها الاستراتيجية، المنطلق الأساسي لجميع الخطط والمبادرات لتتسـق جميعا في إطار متكامل لتحقيق هدفها الرئيس "قضاء عادل وناجز".

الأولوية الاستراتيجية الأولى

تعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات

على صعيد تنفيذ الأولوية الاستراتيجية الأولى حققت الدائرة 5 إنجازات في عام 2016 شملت:

1. افتتاح المبنى الجديد لدائرة القضاء

« تحفة معمارية » وصف يلخص مبنى دائرة القضاء الجديد، مع ما يحمله من تصاميم فريدة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، لتشكل لوحة إبداعية تمتزج فيها عناصر تكاملية تلتزم أرقى المعايير العالمية في تصميم المباني الحديثة وتجهيزاتها.

- تصاميم فريدة لمبنى دائرة القضاء الجديد تشكل تحفة معمارية
- استحداث أنظمة تكنولوجية متطورة تستخدم للمرة الأولى في محاكم المنطقة
- تزويد المبنى بأحدث الأنظمة الصوتية والكهربائية والميكانيكية والإلكترونية والأمنية
- مدخلان رئيسان يؤديان إلى محور الحركة للوصول إلى جميع الإدارات والخدمات
- 5 أبراج تضم في جنباتها قاعات المحاكم التسعة والثلاثين الرئيسة
- فصل الممر الخاص بالقضاة ووكلاء النيابة عن الجمهور
- فصل حركة الموقوفين للوصول إلى قاعات المحاكم عن طريق مصاعد مخصصة
- مصاعد مخصصة لخدمة المتعاملين والمراجعين لقاعات المحاكم فقط

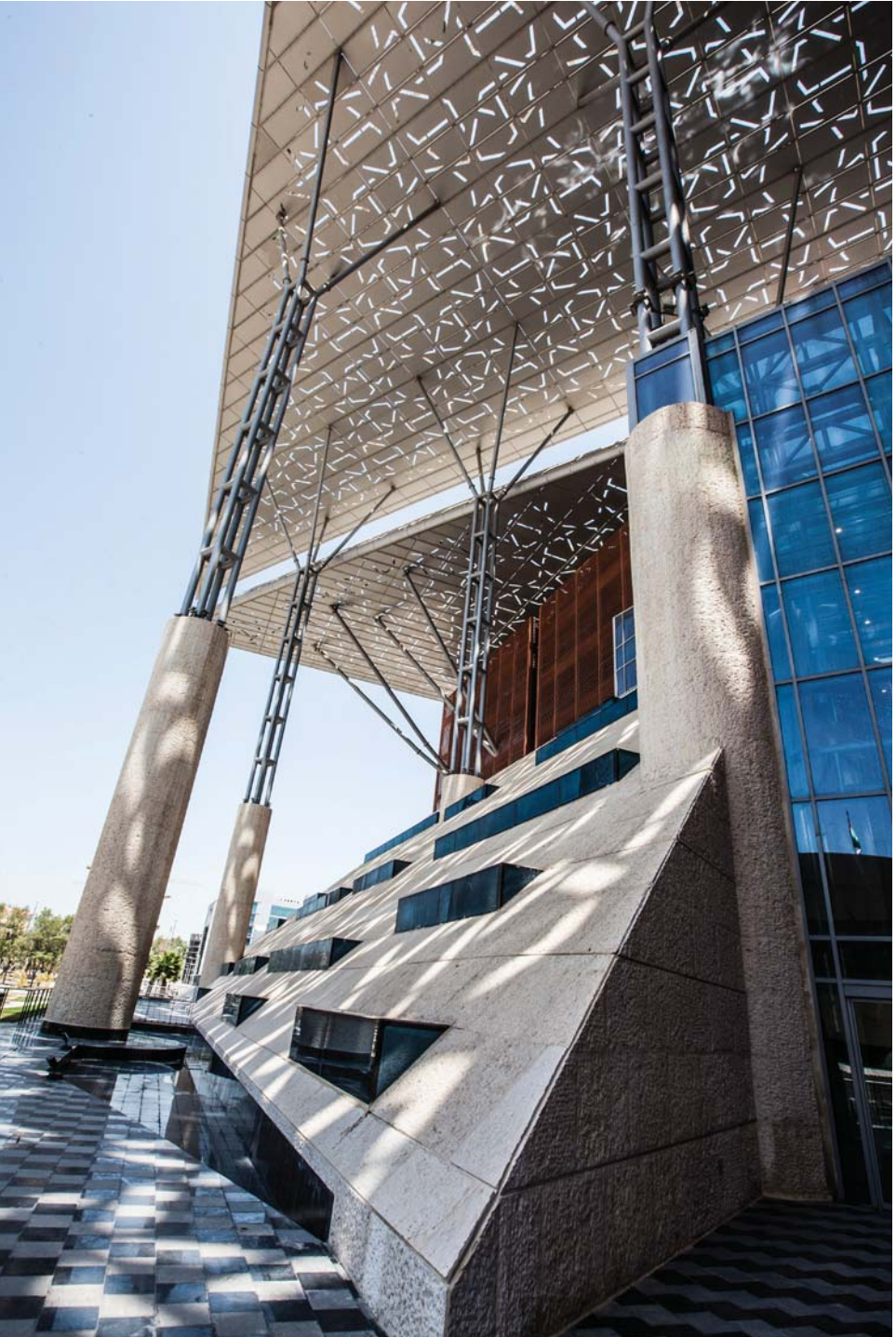

لم يقتصر الاهتمام بالمبنى الجديد على التصاميم فحسب، بل تخطاها إلى تزويده بالتقنيات والأنظمة الحديثة، إذ استحدث أنظمة تكنولوجية متطورة تستخدم للمرة الأولى في محاكم المنطقة، من بينها الاستعانة بأنظمة البث التلفزيوني المباشر، وأنظمة الفيديو، والترجمة الفورية، والنقل والبث عبر الأقمار الاصطناعية وما إلى ذلك من وسائل حديثة تخدم بالدرجة الأولى القضاء في إمارة أبوظبي.

كما تم تزويد المبنى بأحدث الأنظمة الصوتية والكهربائية، والميكانيكية والإلكترونية والأمنية، إذ جرى تجهيز مداخل ومخارج مبنى الدائرة بأجهزة مراقبة وفقا لأعلى المعايير العالمية المعمول بها في هذا المجال.

وارتكزت الفلسفة المعمارية للمشروع على تكوين خمسة أبراج، مستوحاة من أركان الإسلام الخمسة، ومتجهة نحو القبلة، تضم في جنباتها قاعات المحاكم التسعة والثلاثين الرئيسة، وتحيط بتلك الأبراج والأروقة الرئيسة للمبنى، برك الماء في دلالة على الطهر والنقاء، في حين يرتفع فوقها مظلة كبيرة مزخرفة تحمل دلالات العدالة.

مدخلان رئيسان

يوجد بالمبنى مدخلين رئيسين، مدخل لكبار الزوار ومدخل للجمهور، يؤديان إلى محور الحركة الرئيسي للمبنى، والذي من خلاله يمكن الوصول إلى جميع الإدارات والخدمات بيسر ومرونة، إضافة إلى المداخل الثانوية الأخرى والمدخل الخاص بالموظفين والمرتبط بمبنى مواقف السيارات.

4 مناطق

يضم المبنى مناطق (أ، ب، ج، د)، تتكون المنطقة (أ) من ثلاثة طوابق رئيسة، يخترقها من المنتصف ممر رئيسي واسع مضاء بالإضاءة الطبيعية، يحتوي منصات استقبال الجمهور وأماكن الانتظار، إلى جانب ممرات ثانوية لتسهيل حركة الجمهور.

تضم المنطقة (أ) مقر المحكمة التجارية والقاعات المخصصة للمحكمة التجارية وعددها عشر قاعات ومكاتب السادة القضاة وأعوانهم، كما تضم إدارة الحلول البديلة وإدارة فض المنازعات الإيجارية، وأجزاء من محكمة أبوظبي الابتدائية. ويعلوها ثلاثة طوابق إضافية تحتوي مكاتب إدارية، إلى جانب منطقة الاستقبال الرئيسة والواقعة بالقرب من مدخل الجمهور.

إطلاله بانورامية

المنطقة (ب): وتتكون من ستة طوابق مع إطلاله بانورامية خارجية، وتضم إدارة خدمات المحاكم ومقر إدارة محكمة أبوظبي الابتدائية ومكاتبها، إضافة إلى مكاتب السادة القضاة وأعوانهم، إلى جانب أكاديمية أبوظبي القضائية، وإدارة التخطيط الاستراتيجي، ومبنى المسرح.

منطقة الأبراج الخمسة

المنطقة (ج): وتحتوي على منطقة الأبراج الخمسة، ويتكون كل برج من ستة طوابق. يضم البرج الأول المكتبة المركزية المكونة من ثلاثة طوابق، وتعد معلما ثقافيا من حيث المحتوى والأثاث إضافة إلى الكافتيريا والقاعة المتعددة الاستخدام.

يضم البرج الثاني مكاتب السادة القضاة وأعوانهم، إضافة إلى قاعات المحكمة الابتدائية بجميع درجاتها وعددها أربع قاعات الفئة ب اثنتين لكل طابق (الثاني والثالث) وعدد اثنتان الفئة أ كل قاعة عبارة عن طابقين (الرابع والسادس).

ممرات خاصة

جرى تنفيذ قاعات المحاكم بأحدث التصميمات والتقنيات، بما يتناسب مع رؤية دائرة القضاء في سهولة الوصول إلى العدالة، إذ روعي فصل الممر الخاص بالسادة القضاة ووكلاء النيابة ليكون منفصلا عن الجمهور، كذلك فصل حركة الموقوفين للوصول إلى قاعات المحاكم من القبو عن طريق مصاعد مخصصة فقط لحركة الموقوفين وتحت إشراف الشرطة، يحتوي كل برج مصاعد مخصصة لخدمة المتعاملين والمراجعين لقاعات المحاكم فقط تبدأ من الطابق الأرضي ولجميع الطوابق، إضافة إلى وجود درج الخدمات لتسهيل حركة المراجعين.

قاعات محكمتي الاستئناف والنقض

يضم البرجان الثالث والرابع إدارة ومكاتب السادة القضاة وأعوانهم إضافة إلى قاعات محكمة الاستئناف بجميع درجاتها وعددها ثمان قاعات الفئة ب،اثنتين لكل طابق (الثاني والثالث) وعدد أربع قاعات الفئة أ،كل قاعة عبارة عن طابقين (الرابع والسادس).

ويضم البرج الخامس قاعات محكمة النقض وعددها أربع قاعات الفئة ب اثنتين لكل طابق (الثاني والثالث) وعدد اثنان قاعة الفئة أ، عبارة كل قاعة عن طابقين (الرابع والسادس).

منطقة النيابات

المنطقة (د): تتكون من ثلاثة طوابق رئيسية تضم جميع احتياجات نيابات أبوظبي (الكلية، نيابة الأموال)من مكاتب إدارات النيابات وأماكن الاستقبال وانتظار الجمهور ومكاتب وكلاء النيابة ومعاونيهم ومكاتب مندوبي شرطة أبوظبي.

ويعلو المنطقة (د) أربعة طوابق إضافية تضم مكاتب سعادة رئيس دائرة القضاء و سعادة وكيل الدائرة و سعادة النائب العام، إلى جانب المكاتب الفنية.

الفصل بين حركة الموقوفين والمراجعين

منطقة القبو، وتقتصر على أماكن التوقيف (رجال / نساء / أحداث) وغرف التحقيق، بحيث يمكن الفصل التام بين حركة الموقوفين والمراجعين للدائرة.

مجموعة متميزة من الخدمات

إلى ذلك، يضم المبنى الجديد مجموعة متميزة من الخدمات بهدف توفير أكبر أقدر من الراحة للموظفين والمراجعين مثل استراحة الموظفين، كافتيريا للموظفين والمراجعين، نوادي صحية لممارسة الرياضة، حضانات أطفال، مكتبة مركزية، ومسجد للرجال والنساء، إلى جانب مواقف سيارات في طابقي القبو والأرضي.

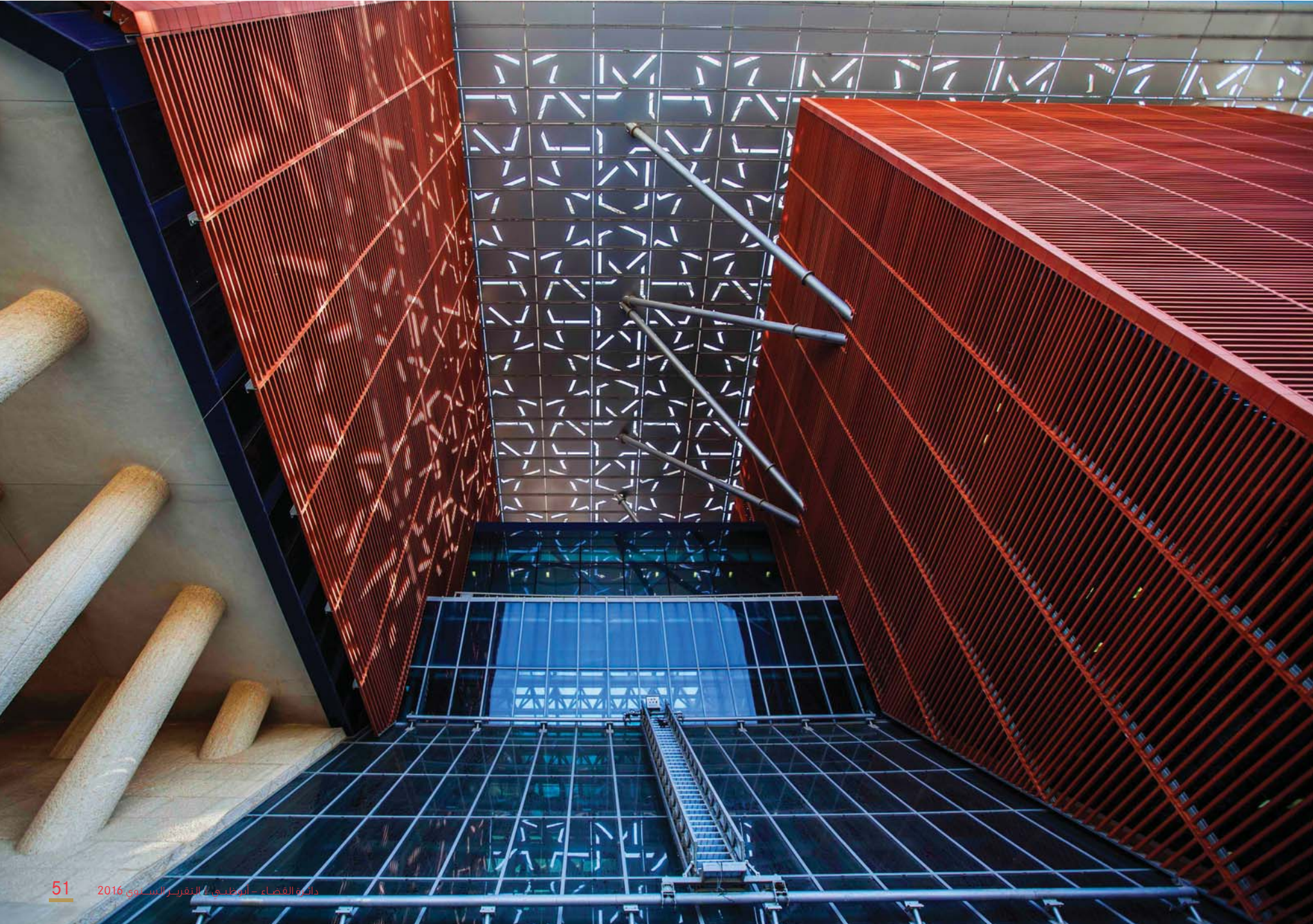

2. حصد جائزة أفضل تطبيق تقني 2016 من Awards

فازت دائرة القضاء، بجائزة "أفضل تطبيق تقني IT Application Project of the Year" والتي تمنح للجهة التي نفذت أفضل مشروع تقني داخلي لأتمته جزء من أعمالها، شريطة تلبية المشروع معايير الجائزة والمتمثلة في الريادة والابتكار، والكفاءة في التنفيذ، والقيمة المضافة للمؤسسة.

وقد اختارت لجنة تحكيم الجائزة مشروع "التحليل الذكي للأعمال" بدائرة القضاء، كأفضل مشروع يلبي تلك المعايير من بين المشاريع المشاركة من الجهات الحكومية الأخرى في إمارة أبوظبي والحكومة الاتحادية.

3. إطلاق نظام المناقصات الإلكتروني الجديد

انطلاقا من حرص دائرة القضاء على توفير الوقت والجهد والنفقات على أطراف التعاقد، باشرت بطرح مناقصاتها العامة وتلقي عروض الشركات الموردة من خلال البرنامج الإلكتروني لإدارة المشتريات والعقود. ويتيح البرنامج إجراء جميع مراحل دورة المشتريات إلكترونياً بدءا من عملية طلب المواد وانتهاء بتسديد قيمتها، مروراً بعمليات الطرح وتسلم العروض وتقييمها وإجراءات الترسية والتعاقد، إضافة إلى تسجيل الموردين.

كما يسهم البرنامج في توسيع قاعدة الموردين بالدائرة، ويفتح مجال التنافس بين الموردين في الاشتراك في المناقصات التي تطرحها، ما ينعكس أثره إيجابياً على نوعية المواد وأسعارها.

ويمكن نظامي المناقصات الإلكترونية والتسجيل الإلكتروني الموردين والمقاولين داخل وخارج الدولة من تسجيل وتقديم عروضهم الخاصة لمناقصات الدائرة إلكترونياً، كما يتيح لإدارة المشتريات والعقود في دائرة القضاء من إبلاغ الموردين المتعاملين معها بالمناقصات التي تطرحها كل حسب مجال عمله ونوع الخدمة المقدمة، وصولا إلى تلقي عروض الأسعار والملاحظات من الموردين، ومراجعة أوامر الشراء الصادرة إليهم، وتزويدهم بنتائج مشاركتهم في المناقصات.

4. الحصول على شهادتي الآيزو في استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر

حصلت دائرة القضاء على شهادتي الآيزو 22301:2012 في استمرارية الأعمال والآيزو 31000:2009 في إدارة المخاطر، وذلك بعد إتمام تطبيق البنود والمعايير الخاصة باستمرارية الأعمال وإدارة المخاطر الصادرة عن المنظمة العالمية للمعايير والمقاييس.

جاء هذا الإنجاز بفضل المتابعة الحثيثة والتوجيهات المستمرة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بالعمل على التطوير المستمر والارتقاء بالأداء وتقديم أفضل الخدمات.

ويتوج الإنجاز الجهود المبذولة للمواءمة مع متطلبات نظام جاهزية الجهات الحكومية في حالة الطوارئ والأزمات والكوارث والمحافظة على مكتسبات إمارة أبوظبي ضمن استراتيجية دائرة القضاء لسهولة الوصول للخدمات القضائية والعدلية بما يواءم متطلبات خطة الإمارة.

ويعد هذا الإنجاز مؤشرا حقيقيا على قدرة الدائرة على تقديم خدماتها الحيوية أثناء الطوارئ والأزمات لجميع الشركاء في إمارة أبوظبي من مؤسسات حكومية وأفراد.

5. مركز الاتصال في المرتبة الأولى

حقق مركز اتصال دائرة القضاء المرتبة الأولى بين الجهات الحكومية لإمارة أبوظبي في سرعة التعامل مع الحالات الواردة من مركز اتصال حكومة أبوظبي في شهر مارس من العام 2016، بنسبة بلغت 100 % في دقة الرد على الشكاوى والبلاغات والمعلومات وطلبات الخدمة.

وجاء ذلك تتويجا لحرص الدائرة على سرعة التعاطي مع الحالات والرد عليها من أول اتصال وحل الإشكاليات التي تواجه المتعاملين وتلبية احتياجاتهم.

الأولوية الاستراتيجية الثانية

"دعم الكفاءات القضائية والإدارية عبر استقطاب الكوادر المواطنة والتدريب "

في إطار تحقيق هذه الأولوية الاستراتيجية أطلقت الدائرة مشروعين رائدين:

1. مشروع تطوير أكاديمية أبوظبي القضائية بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي

في إطار خطة توطين وظائف السلطة القضائية، عملت دائرة القضاء على بناء شراكة استراتيجية بين أكاديمية أبوظبي القضائية والمعهد الوطني القضائي الفرنسي، لتطوير المناهج والتقنيات المستخدمة في اختيار وإعداد المرشحين للعمل القضائي، إلى جانب التدريب المستمر لأعضاء السلطة القضائية العاملين، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي والاقتصادي في إمارة أبوظبي.

وجاءت تلك الشراكة بناء على توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، لبدء مرحلة جديدة نحو توطين السلطة القضائية باعتبارها إحدى المهن السيادية للدول، مع الحرص على أن تتم عملية التوطين في إطار أرقى المعايير الدولية للأداء القضائي والنيابي.

وتسهم تلك الشراكة في إرساء معايير أكثر دقة في اختيار أعضاء السلك القضائي من قضاة ووكلاء نيابة، إذ أن معايير العمل في هذه المهن لا تقتصر على القدرات العلمية والمعرفية بل تتخطاها إلى معايير تتعلق بالقدرات الشخصية والنفسية والانفعالية للعاملين في القضاء.

2. البوابة الإلكترونية للتدريب التفاعلي

يستهدف مشروع البوابة الإلكترونية للتدريب التفاعلي، التدريب في موقع العمل، بما يقلل من أعباء التكلفة المالية والوقت اللازم عبر توفير مواد تدريبية تفاعلية عبر الإنترنت لتحفيز التعلم الذاتي المستمر.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة

"ضمان جودة واتساق الأحكام وتميز الخدمات العدلية "

حظيت الأولوية الاستراتيجية الثالثة بنصيب وافر من الإنجازات شملت:

1. الحصول على المركز الثاني إقليميا والخامس عالمياً في مؤشر إنفاذ العقود لدى البنك الدولي

تتويجاً لجهود دائرة القضاء في تفعيل النظام القضائي في أبوظبي وفق أرقى الممارسات العالمية والمساهمة بفاعلية في خلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار، حازت المرتبة الخامسة عالمياً وفقاً للتقرير الصادر من البنك الدولي مؤخراً بخصوص الجهات الأكثر تميزاً في مؤشر إنفاذ العقود، كما احتلت المركز الثاني إقليميا، والأول بين الدول والعواصم الخليجية في مؤشر متوسط الزمن المستغرق في تسوية القضايا.

ويعكس ذلك الإنجاز حرص دائرة القضاء على تعزيز القوة التنفيذية للعقود وتقليل الوقت المستغرق سواء في إتمام المعاملات أو التقاضي باعتباره جزءا أساسيا من جودة الأداء بما يحقق تسريع دورة الأموال وبالتالي يعزز القوة التنافسية لإمارة أبوظبي ويسهم في بناء اقتصاد مستدام.

2. استحداث دوائر المطالبات التجارية الصغرى

لتسريع التقاضي والتوافق مع المعايير العالمية، وانطلاقا من توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، عملت دائرة القضاء على تشكيل دوائر محاكم جزئية صغرى مختصة في نظر القضايا التجارية والمدنية والعمالية التي لا يتجاوز

نصابها 20 ألف درهم، والتي تعتبر وفق القانون في دولة الإمارات من اختصاص المحاكم الابتدائية حصراً ولا يجوز الطعن على الأحكام الصادرة فيها أمام محاكم الاستئناف.

3. إطلاق جوائز التميز الداخلية في دورتها الأولى

انطلاقا من توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، بإطلاق برنامج جوائز التميز الداخلية للمؤسسات الحكومية بالإمارة في إطار السعي نحو الارتقاء بمستوى أداء المؤسسات، وتنفيذاً لقرار سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، رقم 18 لسنة 2016 بشأن جوائز التميز الداخلية، جرى إعداد دليل إرشادي كمرجع في عملية تنظيم وإدارة جوائز التميز، انطلاقاً من رؤية وقيم الدائرة في تحقيق التميز القضائي وتقديم خدمات عدلية متطورة.

وتنقسم جوائز التميز الداخلية في دورتها الأولى -2016 2017، إلى ثلاث فئات رئيسة تشمل، جوائز الأفراد والمشاريع ووحدات العمل.

وتهدف جوائز التميز إلى تنمية ثقافة التميز لدى الموظفين وفي إدارة المشاريع لدى وحدات العمل، الاستفادة من مخرجات الجوائز في الترشح لجوائز الأفراد التي تشرف عليها الأمانة العامة للمجلس التنفيذي،الارتقاء بمستوى الأداء ليواكب الممارسات العالمية، خلق بيئة عمل تنافسية تقود الفرد والمؤسسة إلى مستويات متميزة من الأداء والإبداع، وتكريم المتميزين من الموظفين على إنجازاتهم في مختلف المجالات.

4. إطلاق نظام الربط الإلكتروني بين النيابة العامة والمحاكم الجزائية

في إطار سعي دائرة القضاء نحو التميز في تقديم خدمات وفق أرقى المعايير العالمية عبر اختصار وأتمتة الإجراءات واستغلال التقنيات الحديثة بشكل أمثل لرفع مستوى كفاءة الخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين وتسهيل الوصول إلى العدالة، أطلقت النيابة العامة نظام الربط الإلكتروني بين النيابة العامة والمحاكم الجزائية.

ويتميز النظام الجديد الخاص بالمحاكم الجزائية، بالشمولية وتغطية كل جوانب العمل الخاص بالمحاكم والنيابة معاً، إذ يعمل على تحليل أعمال وقضايا النيابة العامة التي تتلقاها من الشركاء الرسميين واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها ثم إحالتها إلى المحاكم الجزائية ومتابعتها من خلال النظام لجميع درجات التقاضي الابتدائي والاستئناف والنقض ومتابعة القرارات والأحكام.

ويتضمن النظام الجديد تطوير شاشات جلسات المحكمة بما يحقق السرعة في إنجاز محاضر الجلسات وقرارات المحكمة، وتقليل عدد الخطوات لتنفيذ الإجراءات، وتطوير العمليات الخاصة بطلبات المراجعين في المحاكم الجزائية وربطها بالقضية الجزائية واستئناف ونقض الأطراف في المحكمة من خلال المنظومة نفسها.

كما يوفر النظام عدداً من التقارير الإحصائية الخاصة بأمناء السر في النظام ومعلومات لوكلاء النيابة عن الجلسات المتاحة والمتوفرة في جميع دوائر المحاكم قبل تقديم أوامر الإحالة لضمان عدم تجاوز الحد الأقصى للجلسات.

5. استحداث جهة متخصصة في قضايا الطفل لدى نيابة الأسرة

بناء على توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بالإعداد للتطبيق الفعلي لقانون حقوق الطفل « وديمة » أصدر النائب العام لإمارة أبوظبي المستشار علي محمد البلوشي، قراراً بإنشاء جهة متخصصة للطفل في نطاق نيابة الأسرة وذلك في إطار المسؤولية المجتمعية والقانونية للنيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع في المحافظة على مصالحه وحماية أفراده.

وتستهدف نيابة الطفل وضع الأطر والإجراءات اللازمة لتوفير أقصى حماية للطفل منذ نشأته وحتى بلوغه مرحلة التمييز مع استمرار شموله بتلك الحماية حتى بلوغه سن الثامنة عشرة وذلك بالتطبيق الصحيح والفعال للقانون والعمل بما تضمنه من مراعاة متطلبات المرحلة العمرية للأطفال سواء من الناحية النفسية أو العقلية من خلال الاستعانة بالمختصين في تلك المجالات في مراحل سير الدعاوي كافة التي يكون الطفل أحد اطرافها.

كما تهدف إلى توفير الحماية للطفل وخلق بيئة تحقيق غير تقليدية باستخدام الأساليب الحديثة التي تناسب احتياجات الطفولة وإثراء القائمين بخبرة تراكمية متخصصة تسهم في تطوير كفاءة الخدمات القضائية والعدلية المقدمة لحماية الطفل وتوفير قاعدة بيانات دقيقة حول الجرائم التي يكون فيها الطفل طرفا كضحية أو متهم والعوامل المختلفة التي تؤدي إليها ما يسهم بوضع برامج توعوية فعالة للحد من انتشار تلك الجرائم، إلى جانب قاعدة بيانات تقدم للمختصين للاستناد إليها في دراساتهم حول هذه القضايا وفي وضع مؤشرات حقيقية لتلك السلوكيات، وبالتالي إيجاد حلول أكثر واقعية لمحاربتها وصولا إلى تحقيق الأمن الجسدي والنفسي والعقلي والأخلاقي للأطفال.

6. إطلاق برنامج درب التميز

لتعزيز ثقافة التميز المؤسسي لدى موظفيها، أطلقت دائرة القضاء، البرنامج التعليمي الإلكتروني المخصص للموظفين «درب التميز» الذي تم تصميمه بما يتناسب مع أهداف الدائرة لتعزيز ثقافة التميز عبر إكساب الموظفين معارف نوعية تتناسب مع احتياجات وطبيعة العمل.

ويعمل البرنامج على تزويد الموظفين المشاركين ،بالمعارف المتعلقة بالتميز المؤسسي، وبالتالي إعداد كوادر قادرة على دفع مسيرة التميز قدما في دائرة القضاء، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المواد التعليمية على مستويات عدة تتدرج بالموظف من المفاهيم الأساسية إلى المعارف المتقدمة في مجال التميز المؤسسي.

الأولوية الاستراتيجية الرابعة

المساهمة في الحفاظ على الأمن عبر المشاركة المستدامة مع مكونات المجتمع المحلي والدولي

عززت دائرة القضاء جهودها بالشراكة الفاعلة مع عدد من الجهات:

1.شراكة استراتيجية مع شرطة أبوظبي

وقعت دائرة القضاء في أبوظبي اتفاقية تعاون مع القيادة العامة لشرطة أبوظبي بشأن التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك في إطار تنفيذ استراتيجية إمارة أبوظبي في تقديم أرقى الخدمات الحكومية وفق أرقى المعايير العالمية.

وتهدف الاتفاقية إلى الاستفادة القصوى من الإمكانيات والخبرات الكبيرة المتاحة لدى الطرفين والتنسيق بينهما في تنفيذ المشاريع المشتركة وتذليل العقبات التي تعترض تقديم الخدمات التي يشترك الطرفان بتقديمها للجمهور، إضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات في مجال المختبرات الجنائية والالكترونية وتفعيل دور لجنة الإبعاد المختصة بدراسة حالات التعارض بين قرارات الإبعاد وقرارات المنع من السفر التي تصدر من محاكم مختلفة بحق الشخص نفسه.

2. توقيع مذكرة تفاهم مع محاكم سوق أبوظبي العالمي

في إطار تحقيق أهداف حكومة أبوظبي في خلق بيئة قادرة على جذب الاستثمار وتعزيز التعاون القضائي خاصة في مجالات تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر والقرارات التحكيمية المصادق عليها، وتبادل المعلومات والخدمات الالكترونية والخبرات، وقعت دائرة القضاء في أبوظبي مذكرة تفاهم مع محاكم سوق أبوظبي العالمي.

وتستهدف مذكرة التفاهم تعزيز أداء الطرفين ورفع مستوى التبادل المعرفي بينهما، إلى جانب تنسيق الإجراءات لمنع ازدواجيتها، بما يسهم في توفير الوقت والجهد والنفقات على المتعاملين.

3.توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الإحصاء – أبوظبي

وقعت دائرة القضاء في أبوظبي مذكرة تفاهم مع مركز الإحصاء في أبوظبي، بشأن تبادل البيانات الإحصائية، وتنظيم سبل التعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك، وذلك عملاً بتوجيهات سمو رئيس الدائرة، في التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وتذليل العقبات نحو تكامل الجهود وتبادل المعارف والخبرات لتحقيق رؤية حكومة أبوظبي 2030.

وتبرز ضرورة تلك الاتفاقية مع أهمية المعطيات الإحصائية في وضع الخطط الإنمائية والتطويرية، انطلاقاً من الوقائع والاحتياجات التي يبينها الرقم الإحصائي بدقة، ما يسهم في المواءمة المطلوبة بين الخطط والنتائج المرجوة.

4. رعاية المؤتمر الدولي لمحامي كرة القدم في نسخته الأولى في منطقة الشرق الأوسط

انطلاقا من استراتيجيتها في خدمة المجتمع والمساهمة في تعزيز مكانة إمارة أبوظبي إقليمياً وعالمياً، جاءت الرعاية الذهبية من دائرة القضاء، للمؤتمر الدولي لمحامي كرة القدم في نسخته الأولى في منطقة الشرق الأوسط.

وترتكز أهمية هذا المؤتمر للدائرة، لإلقائه الضوء على أحد التخصصات القضائية الحديثة في منطقتنا، ويدعم تطوره في الدولة والمنطقة العربية بشكل عام.

5.نشر الثقافة القانونية وتوعية المجتمع

تولي دائرة القضاء في أبوظبي، اهتماماً كبيراً بنشر الثقافة القانونية وتوعية المجتمع، انطلاقا من أولويتها الاستراتيجية المتعلقة بالمساهمة في الحفاظ على الأمن عبر المشاركة المستدامة مع مكونات المجتمع المحلي والدولي.

إعلام نشط

وتركز الرسائل التوعوية التي توجهها دائرة القضاء على مختلف القضايا والموضوعات التي تشغل المجتمع، كالقضايا الاجتماعية والأسرية، فضلا عن تناول المصطلحات القانونية ومواد قانون العقوبات، وتقديم النصائح الأسرية والدينية، إلى جانب التعريف بخدمات الدائرة.

وتعمل دائرة القضاء على تطوير آليات نشر الثقافة القانونية وبث رسائل التوعية حول القضايا الاجتماعية والأسرية لجميع أفراد المجتمع، عبر مواقع التواصل الاجتماعي» تويتر، فيسبوك، انستجرام، ويوتيوب»، من خلال حسابها @adjd_official.

كما حرصت على بث الأفلام التوعوية من خلال موقع يوتيوب، والتي تركز على جرائم تقنية المعلومات، الابتزاز الالكتروني، والتحرش بالأطفال، إضافة إلى تناول قضايا العنوسة والتسول.

وبلغ عدد المشاهدات للأفلام التوعوية الخاصة بدائرة القضاء على «يوتيوب»، نحو 4 ملايين مشاهدة للأفلام التي تركز على الموضوعات المتعلقة بتوعية الأحداث، والتوعية بمخاطر الديون، والجرائم الالكترونية، إلى جانب قضايا الطلاق والمشكلات الأسرية، وشهادة الزور وحقوق العمالة.

ووصل عدد المتابعين لصفحات الدائرة على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى نحو 120 ألف متابع مع نهاية عام 2016، مع بث نحو 40 تغريدة يومياً بمعدل يزيد على 1200 تغريدة شهرياً، فيما يعاد نحو 2000 تغريدة شهرياً من قبل الجمهور والجهات المعنية.

النشر القانوني

يؤدي قسم النشر القانوني في دائرة القضاء دوراً حيوياً، تجاه نشر إصدارات الدائرة من كتب قانونية متخصصة ودراسات وأبحاث وأحكام قضائية.

وتتضمن الإصدارات القانونية لدائرة القضاء، سواء المطبوعة أو الإلكترونية، كتب القوانين المحلية والاتحادية والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية، فضلا عن الدراسات القانونية والمجلات العلمية المحكمة.

فعاليات متنوعة

على صعيد الفعاليات، تحرص دائرة القضاء على تنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات التي تعزز جهود نشر الثقافة القانونية، إلى جانب الفعاليات المجتمعية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات ذات الصلة، لتحقيق مساهمتها الفاعلة مع مختلف الجهات والمؤسسات بما يعود بالنفع والفائدة على جميع أفراد المجتمع.

ابتكار شخصيات كرتونية

حرصت دائرة القضاء على مخاطبة جميع أفراد المجتمع بما فيهم فئة الأطفال إيمانا منها بأهمية توعية النشء، ومن هنا جاءت فكرة ابتكار الشخصيات الكرتونية، (**سلطان وبخيت**)، وإنتاج حلقات كرتونية تبث عبر القنوات التلفزيونية وفي دور السينما، فضلاً عن إصدار مطبوعات خاصة بالشخصيات تعزيزاً للدور التوعوي.

حملة «حقوقهم مسؤوليتنا»

عززت دائرة القضاء جهودها في مجال حقوق الإنسان، ونشر التوعية والثقافة القانونية لدى العمال، عبر إطلاق مكتب حقوق الإنسان في الدائرة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين والمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة، حملة "حقوقهم مسؤوليتنا"، مستهدفة 50 ألف عامل عبر 4 مجمعات عمالية من خلال تنظيم محاضرات تثقيفية وتوزيع النشرات التوعوية.

وتضمنت مناشط الحملة محاضرات توعوية بثلاث لغات شملت العربية والإنجليزية والأوردو، للتعريف بأبرز المواد القانونية التي تكفل حقوق العمالة في الدولة، فضلا عن الإجابة على جميع الاسئلة والاستفسارات المقدمة من قبل العمال، وتوزيع النشرات التوعوية.

وقدمت الحملة مناشطها في القرى العمالية التي تشهد تواجد عدد كبير من العمال، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى شريحة كبيرة من الفئة المستهدفة عبر الحملة سواء بالمحاضرات أو توزيع نشرات التوعية لتحقيق أهدافها بنشر التوعية والثقافة القانونية.

ومع امتداد الحملة على 4 مجمعات عمالية، اشتملت فعالياتها أيضا على عرض عبر الشاشات الذكية لأهم حقوق العمال المنصوص عليها في قوانين الدولة والتسهيلات المقدمة بما يضمن لهم الحياة الكريمة ويصون حقوقهم.

المشاريع الاستراتيجية لدائرة القضاء 2016-2020

منصة التواصل الإلكتروني بين التفتيش القضائي والجمهور

ستعمل هذه المبادرة على تحقيق الأولوية الاستراتيجية المتعلقة بضمان جودة واتساق الأحكام، وذلك من خلال إعداد نظام إلكتروني لتلقي ملاحظات المتعاملين وإنشاء نظام الرسائل النصية القصيرة لإعلام الشاكين على أعضاء السلطة القضائية بمآل شكواهم وطلباتهم وتظلماتهم على مخرجات التقاضي وتحليلها بما ينعكس على جودة العمل القضائي.

تطوير منظومة التدريب القضائي بالشراكة مع المعهد القضائي الفرنسي

ستعمل هذه المبادرة على رفع مستوى أداء أعضاء السلطة القضائية من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وإجراء التدريب الميداني تحت إشراف خبراء دوليين متخصصين وتبادل المعرفة والخبرات ما بين الطرفين.

مشروع الفترات الزمنية للتقاضي

تستهدف تلك المبادرة إعداد دراسة للفترات الزمنية اللازمة للبت في القضايا وإنشاء نظام إلكتروني لمتابعة سير القضايا، وإطلاق مؤشر لقياس نسبة إنجاز القضايا ضمن المدد المحددة، فضلا عن اتخاذ الاجراءات التطويرية والتحسينية اللازمة بناءً على نتائج المؤشر والدراسات التحليلية.

تطوير منظومة الربط الإلكتروني بين أنظمة القيادة العامة لشرطة أبوظبي وأنظمة النيابة العامة والمحاكم المحلية

يهدف مشروع تطوير منظومة الربط الإلكتروني بين أنظمة القيادة العامة لشرطة أبوظبي وأنظمة النيابة العامة والمحاكم المحلية إلى إيجاد منظومة ربط متكاملة بين جميع الجهات الشرطية والجهات القضائية، من خلال تبادل جميع الإجراءات بين الجهات المعنية بشكل إلكتروني من دون الحاجة إلى استخدام المخاطبات والمراسلات الورقية.

وستسهم عملية الربط الإلكتروني في تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير تقنية تبادل البيانات بين القاعدة الموحدة وكل من نيابات ومحاكم الدولة الاتحادية والمحلية بما يحقق أتمتة الإجراءات والخدمات.

- تقديم خدمات متميزة تضمن دقة تبادل البيانات والإجراءات لجميع المعاملات.

البوابة الإلكترونية للتدريب التفاعلي

تهدف تلك المبادرة إلى الارتقاء بمستوى ونوعية التدريب للموظفين من خلال التدريب في موقع العمل بما يقلل من أعباء التكلفة المالية والوقت اللازم من خلال توفير مواد تدريبية تفاعلية عبر الانترنت لتحفيز التعلم الذاتي المستمر ودعم التدريب اللاصفي.

تصميم وانشاء مباني للمحاكم والخدمات العدلية

تعتمد تلك المبادرة، انشاء مجموعة مباني تقدم خدمات عدلية متكاملة ضمن مناطق مختلفة من إمارة أبوظبي بما يسهم في سهولة الوصول إلى العدالة.

مبادرة التقاضي الإلكتروني الذكي لرفع كفاءة العمليات القضائية

تطبيق قضائي للقضاة يسهم في بقائهم على اتصال مباشر ودائم مع جميع القضايا ذات الصلة بنطاق العمل المرتبط بهم وفق اختصاصهم، فضلاً عن ارتباطه بالعديد من الخدمات الخاصة المتمثلة في:

- إمكانية الاطلاع على قائمة بالجلسات المقررة لليوم.
- إمكانية تصفح الدعاوى بشكل واف والاطلاع على التفاصيل كافة، كبيانات الأطراف والرسوم و الطلبات المقدمة وحركة سير الدعوى و التظلمات.
- الاطلاع على مرفقات الدعوى من صحيفة و مستندات و مذكرات و خلافه.
- الاطلاع على محاضر الجلسات.
- الاطلاع على تقارير الخبرة.
- الاطلاع على الإعلانات القضائية.
- الاطلاع على ملفات دعاوى المحاكم الأدنى درجة بتفاصيلها كافة.
- استعراض الجلسات المقررة خلال أي فترة زمنية تمتد ليوم أو أسبوع أو شهر من خلال شاشة تقويم تفاعلية.
- استقبال تنبيهات عن مجريات الدعاوى.
- استعراض جميع الدعاوى المحجوزة

بناء منظومة مشتركة بين دائرة القضاء وشرطة أبوظبي لمكافحة الجرائم

تستهدف المنظومة مكافحة أهم الجرائم (المخدرات، الجرائم الإلكترونية، جريمة غسيل الأموال، وجرائم دخول وإقامة الأجانب كمرحلة أولى) من خلال دراسة الأحكام القضائية الصادرة بشأنها، وتحليل المؤشرات الإحصائية المتعلقة بها، ومراجعة الإجراءات والتشريعات والقرارات واللوائح التنظيمية ذات الصلة، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، ووضع منظومة عمل مشتركة يجري تنفيذها بالتنسيق مع الشركاء.

مشروع تطبيق نظام أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

يحقق المشروع متطلبات نظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية في دائرة القضاء من خلال:

- ضمان التطبيق الفعال للنظام والرقابة على الأداء ورفع التقارير الدورية
- ضمان الإبلاغ عن الحوادث واستكمال تقارير التحقيق فيها.
- تعزيز الوعي وبناء القدرات في مجال السلامة والصحة المهنية.

منظومة التطوير المتكاملة لدور الحلول البديلة في التقاضي

تعمل دائرة القضاء على تطوير منظومة جديدة لإدارة الحلول البديلة لفض النزاعات لرفع مستوى تقديم خدماتها والارتقاء بالتأثير الإيجابي على المجتمع عبر نشر الوعي بالوساطة والتحكيم والحلول الأخرى، إلى جانب تطوير الآليات المتبعة وتعزيز الكوادر البشرية من خلال الاستقطاب والتدريب.

تطوير منظومة التبادل المعرفي للارتقاء بالكادر الأمني والعدلي

يأتي تطوير منظومة التبادل المعرفي للارتقاء بالكادر الأمني والعدلي بالشراكة بين دائرة القضاء والقيادة العامة لشرطة أبوظبي، وذلك من خلال إيجاد وسيلة تواصل فعالة بين الجهتين والتي من شأنها تسهيل وتسريع تبادل نقل المعلومات بين الجهتين بما يعزز كفاءة الإجراءات، ومن ثم إطلاق بوابة إلكترونية تسهم في تيسير التواصل بين الجهتين.

مركز الاتصال Call Centre
800 2353 (ADJD)
التواصل الاجتماعي
@adjd_official
adjd.gov.ae